



التوزيع : عام  
E/ESCWA/16/3(Part I)/Add.8  
٢١ حزيران/يونيو ١٩٩٢  
ARABIC  
الأصل: بالانكليزية

UN ECONOMIC AND SOCIAL COMMISSION  
FOR WESTERN ASIA

JUL 16 1992

LIBRARY + DOCUMENT SECTION



الأمم المتحدة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

## اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

الدورة السادسة عشرة  
٣٠ آب/اغسطس - ٣ ايلول/سبتمبر ١٩٩٢  
عمّان

البند ٥(f) من جدول الاعمال المؤقت

تقرير الأمين العام التنفيذي عن نشاطات اللجنة

التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل لفترة السنتين ١٩٩٠-١٩٩١

تقرير عن

أنشطة عقد النقل والمواصلات في غربي آسيا (١٩٨٥-١٩٩٤)



الصفحة

١	.....	أولاً- مقدمة
١	.....	ثانياً- الاجتماع الحكومي الدولي حول أنشطة العقد
٢	.....	ثالثاً- التنسيق مع برنامج العمل الاقليمي الذي تضطلع به اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادىء،
٣	.....	رابعاً- الاجراءات التي اتخذتها الامانة التنفيذية للاسكوا
٤	.....	خامساً- الحالة الراهنة لبرامج العقد وأنشطته
٤	.....	سادساً- الاجراءات المقترحة اتخاذها بشأن برامج العقد ومشاريعه
٤	.....	ألف- أهداف العقد
٥	.....	باء- تقرير مشروع العقد
٦	.....	جيم- برنامج عمل شعبة النقل والاتصالات في الاسكوا
٦	.....	دال- تمويل برامج العقد وأنشطته



## أولاً- مقدمة

١- أعلنت الجمعية العامة عقد النقل والمواصلات لآسيا والمحيط الهادئ (١٩٨٥-١٩٩٤) بموجب قرارها ٢٢٧/٢٩ الذي اتخذته في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤. واستناداً الى هذا القرار، أعدت شعبة النقل والاتصالات مشروع برنامج عمل للعقد في غربي آسيا اعتمده اللجنة الفنية للاكوا في دورتها الثالثة المنعقدة في نيسان/ابريل ١٩٨٥. وفي ٢٤ نيسان/ابريل ١٩٨٥، اتخذت اللجنة القرار ١٢٨ (د-١٢) بشأن عقد النقل والمواصلات لآسيا والمحيط الهادئ، الذي طلبت فيه من الأمين العام التنفيذي أن يقوم بتنسيق ومتابعة أنشطة العقد التي سيتم الاضطلاع بها في منطقتي اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا (الاكوا) واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ.

٢- ووفقاً للقرار المذكور أعلاه ولتقييم أنشطة الأمانة التنفيذية للاسكوا المتصلة بالعقد، قُدم تقريران الى اللجنة في دورتها الرابعة عشرة والخامسة عشرة المنعقدتين في ١٩٨٧ و ١٩٨٩ على التوالي (E/ESCWA/C.1/14/5/Add.1 ; E/ESCWA/C.1/15/4/Add.6). ومن خلال هذين التقريرين أحيطت البلدان الأعضاء علماً بالأنشطة التي اضطلعت بها الأمانة التنفيذية للاسكوا في الفترتين ١٩٨٥-١٩٨٦ و ١٩٨٧-١٩٨٨ وبالأعمال المتصلة بالعقد التي ستضطلع بها بلدان الاسكوا في المستقبل.

٣- وطلبت اللجنة في دورتها الخامسة عشرة في أيار/مايو ١٩٨٩ في القرار ١٧٠ (د-١٥)، المتعلق بعقد النقل والمواصلات في غربي آسيا (١٩٨٥-١٩٩٤)، أن يتم السعي للحصول على الدعم المالي والفني لتنفيذ مشاريع العقد من مؤسسات التمويل الدولية والاقليمية وغيرها من المنظمات الدولية والاقليمية، وكذلك طلبت اللجنة من الأمين العام التنفيذي أن يقدم تقريراً عن تنفيذ هذا القرار الى اللجنة في دورتها السادسة عشرة.

٤- والهدف من هذا التقرير، بوصفه أحد النواتج المقررة في برنامج عمل شعبة النقل والاتصالات لفترة السنتين ١٩٩٠-١٩٩١ في إطار عنصر البرنامج ١-٦، هو إحاطة اللجنة علماً بالحالة الراهنة لأنشطة العقد التي تضطلع بها الأمانة التنفيذية للاسكوا.

## ثانياً- الاجتماع الحكومي حول أنشطة العقد

٥- تضمّن برنامج النقل والاتصالات في غربي آسيا لفترة السنتين ١٩٩٠-١٩٩١ اجتماعاً دولياً حول أنشطة العقد في غربي آسيا كان من المقرر أن يعقد في الربع الأول من عام ١٩٩١. بيد أن الوضع الذي كان سائداً في المنطقة في تلك الفترة حال دون عقد هذا الاجتماع. ولم يكن هناك مبرر لعقدته في مرحلة متأخرة من النصف الثاني من عام ١٩٩١، إذ لم يحرز أي تقدم حقيقي في تنفيذ أنشطة العقد كما سيتضح من البنود التالية.

ثالثاً- التنسيق مع برنامج العمل الاقليمي التي تضطلع به اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادىء في مجال عقد النقل والمواصلات لآسيا والمحيط الهادىء

٦- دُعيت الاسكوا للمرة الاولى لحضور اجتماع فريق العمل المشترك بين الوكالات المعني بالمرحلة الثانية من عقد النقل والمواصلات لآسيا والمحيط الهادىء (١٩٩٢-١٩٩٦)، الذي عقد في جنيف لفترة يومين خلال ١٠ و ١١ ايلول/سبتمبر ١٩٩١. وتناول الاجتماع ثلاث قضايا اتصلت بثاني مشروع للمرحلة الثانية من عقد النقل والمواصلات لآسيا والمحيط الهادىء وبالمجالات والقضايا ذات الاولوية؛ وبآلية التنسيق والتعاون فيما بين الوكالات في المستقبل في مجال أنشطة العقد في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادىء. وتضمنت قائمة المشاريع التي قدمتها ١١ وكالة مختلفة ٨٦ مشروعاً. ولكن، لم تقدم أية تفاصيل محددة فيما يتعلق بوصف هذه المشاريع أو تكلفتها. وأثار ممثلو الاسكوا خلال النقاش النقاط التالية:

- ان الاسكوا لم تتح لها الفرصة أبدا للمشاركة في أي من أنشطة منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادىء المتعلقة بعقد النقل والمواصلات.

- وأن المرحلة الأولى من عقد النقل والمواصلات لآسيا والمحيط الهادىء لم تتناول سوى المشاكل التي تعني البلدان الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادىء.

- وأن خطة العمل الاقليمية المقترحة للمرحلة الثانية من العقد تنصب كذلك على أنشطة قطاع النقل والمواصلات في البلدان الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادىء فقط، ولا تتناول قارة آسيا بأكملها، وذلك خلافاً لما نص عليه قرار الجمعية العامة ٢٢٧/٣٩ المؤرخ في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤.

- وأن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادىء شرعت في أنشطة المرحلة الأولى من عقد النقل والمواصلات لآسيا والمحيط الهادىء في عام ١٩٨٥ بعد الحصول على الأموال اللازمة من برنامج الأمم المتحدة الانمائي ومصادر أخرى. أما بالنسبة لمنطقة الاسكوا فلم تتوفر أموال من برنامج الأمم المتحدة الانمائي إلا في عام ١٩٨٧ وذلك فقط في مجال المساعدة التحضيرية لتغطية تكاليف اعداد وثيقة مشروع عقد النقل والمواصلات لآسيا والمحيط الهادىء في منطقة الاسكوا.

- وأن برنامج الأمم المتحدة الانمائي خصص منذ الشروع في عقد النقل والمواصلات لآسيا والمحيط الهادىء في عام ١٩٨٥ وحتى نهاية عام ١٩٨٩ مبلغ ١٠٢٥ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة لمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادىء، في حين أنه لم يخصص لمنطقة

الاسكوا في الفترة ذاتها سوى ٢٠٠ ٠٠٠ دولار من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعقد النقل والمواصلات فيها، أي حوالي ٢ في المائة مما خصص لمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادىء.

#### رابعاً- الاجراءات التي اتخذتها الامانة التنفيذية للاسكوا

٧- حضرت الاسكوا الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩١ للمجلس الاقتصادي والاجتماعي المنعقدة في جنيف في الفترة ٢-٣ تموز/يوليو ١٩٩١. وفي إطار التعاون الاقليمي في المرحلة الثانية من عقد النقل والمواصلات لآسيا والمحيط الهادىء، اتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي قراراً يطلب المجلس بموجبه ما يلي:

يحث جميع المنظمات الدولية المختصة، ولا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، على المساهمة مساهمة فعّالة في وضع وتنفيذ برنامج عمل اقليمي لفترة الخمس سنوات الثانية من العقد؛

يطلب الى الأمين العام أن يكفل توفير الموارد الكافية من اليد العاملة وجميع التسهيلات اللازمة لدعم الامانتين التنفيذيتين للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادىء واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في اعدادهما لبرنامج عمل اقليمي عملي ومتكامل لفترة الخمس سنوات الثانية من العقد، وأن يحشد الدعم الدولي اللازم لنجاح تنفيذ البرنامج للنصف الثاني من العقد؛

يطلب أيضاً الى الأمينين التنفيذيين للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادىء واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا تعزيز التنسيق والتعاون بين الحكومات وبين الوكالات على الصعيدين الاقليمي ودون الاقليمي في وضع وتنفيذ برنامج عمل اقليمي لفترة الخمس سنوات الثانية من العقد.

٨- وفي إطار برنامج عمل الاسكوا المتعلق بالنقل للفترة ١٩٩٠-١٩٩١، أنجزت شعبة النقل والاتصالات في الاسكوا خمسة نواتج تتناول بصورة جزئية خمسة مجالات من مجالات الدفع الثمانية والثلاثين التي حددت في وثيقة تقرير مشروع المساعدة التحضيرية في برمجة عقد النقل والاتصالات في غربي آسيا ١٩٨٥-١٩٩٤ الوثيقة (E/ESCWA/TCD/88/IG.1/3/Rev.1). وعلاوة على ذلك، تم توسيع نطاق الخطة متوسطة الأجل التي وضعتها الامانة التنفيذية للاسكوا للفترة ١٩٩٢-١٩٩٧ بحيث تشمل مجالات أخرى من مجالات الدفع التي تم تحديدها. وينعكس هذا في البرنامج الفرعي ١٥ لشعبة النقل والاتصالات للفترة ١٩٩٢-١٩٩٣، الذي يتضمن تسعة منشورات، واجتماعين لفريق خبراء مخصصين، وحلقتين دراسيتين ستندرج جميعاً تحت عقد النقل والمواصلات.

-٤-

### خامسا- الحالة الراهنة لبرامج العقد وأنشطته

٩- تعرّض عقد النقل والمواصلات منذ بدايته لعائق رئيسي، وهو أنه لم يتمكن من توفير الأموال الأساسية اللازمة للشروع في برامجه وأنشطته. فبخلاف مبلغ الـ ٢٠٠ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة الذي قدّم كمساعدة فنية لإعداد وثيقة مشروع العقد التي أنجزت لعام ١٩٨٨، لم تقدم أية موارد مالية أخرى للعقد. وسبق أن بلغت الاسكوا أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أذن بموجب قرار مجلس إدارته ٣٠/٨٦ المؤرخ في ٢٧ حزيران/يونيو ١٩٨٦ بالقيام مبدئياً بتحديد مبلغ ٦ ملايين دولار من الموارد غير المخصصة للدورة الرابعة للبرنامج الخاص لعقد النقل والمواصلات لآسيا والمحيط الهادئ. وعلم بأنه سيخصص ١٦ مليون دولار لعقد النقل والمواصلات في منطقة الاسكوا. ولكن تبين بعد فترة أن هذا المبلغ، بالإضافة الى موارد أخرى قد دُفع لأنشطة العقد في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، التي نشرت مؤخراً تقريراً يبيّن أن الأموال التي خصصها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمرحلة الأولى من العقد في منطقتها، أي الفترة ١٩٨٥-١٩٩٠، بلغت حوالي ١٠ ٢٥٠ ٠٠٠ دولار، وأن مجموع التمويل الذي حصلت عليه اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ للمرحلة الأولى من العقد من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيره من المانحين الشائين بلغ ٢٣ مليون دولار.

١٠- وأدى عدم تزويد الاسكوا بالأموال اللازمة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الى عرقلة أنشطة العقد، خاصة وأن الاسكوا لم تحصل على أية موارد مالية أخرى للعقد في منطقتها. وقد كان من المقرر انشاء «وحدة خاصة بالعقد» في شعبة النقل والاتصالات في الاسكوا لمتابعة أنشطة العقد، بالإضافة الى شبكة من الأجهزة المهمة بالموضوع للتشاور والتنسيق في مجال برنامج العقد. ولكن لم يتم ذلك بسبب عدم توفر الأموال اللازمة.

### سادسا- الاجراءات المقترحة اتخاذها بشأن برامج العقد ومشاريعه

#### ألف- أهداف العقد

١١- ترى الأمانة التنفيذية للاسكوا أن من الضروري جداً أن تتخذ جميع الدول الأعضاء في المنطقة التدابير اللازمة لدعم قرار الجمعية العامة ٢٢٧/٣٩ المؤرخ في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤ الذي أعلن عقد النقل والمواصلات لآسيا والمحيط الهادئ، وكذلك قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي المتخذة في ١٩٨٤ و ١٩٩١. وقد أعلن العقد بهدف تحقيق ما يلي:

(أ) النهوض بمرافق الهياكل الأساسية للنقل والمواصلات؛

(ب) تحديد مشاكل النقل والمواصلات في المنطقة ووضع حلول لها ممكنة عملياً؛



(ج) إيجاد شبكة نقل ومواصلات أكثر فعالية وكفاءة تضم جميع الأشكال والوسائل على نحو متكامل؛

(د) تشجيع التنسيق والتعاون الفعالين في مجال النقل والمواصلات في المنطقة.

باء- تقرير مشروع العقد

١٢- ان التقرير (E/ESCWA/TCD/88/IG.1/3/Rev.1)، الذي نشر في آذار/مارس ١٩٨٩ بعد أن تم اعتماده في الاجتماع الحكومي الدولي المشترك بين الوكالات المنعقد في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨، والذي استند الى نتائج بعثات تفصّي الحقائق في عدد من الدول الأعضاء في الاسكوا في منتصف عام ١٩٨٧، يحتاج الى استكمال رغم أن الاستنتاجات الأساسية الواردة فيه قد تظل صحيحة، مع مراعاة ما يلي:

(أ) أزمة الخليج الأخيرة وأثرها على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي في جميع بلدان المنطقة؛

(ب) ميل عديد من البلدان الى اعتماد نظام الاقتصاد الحر وما لذلك من أثر على قطاع النقل؛

(ج) استراتيجية النقل للعالم العربي التي أعدتها جامعة الدول العربية وصادق عليها مجلس وزراء النقل العرب.

ومن شأن استراتيجية منقحة للعقد أن تركز على ما يلي:

(أ) تحسين قطاع النقل من حيث الإدارة والتنظيم عوضاً عن تحديد مشاريع عمرانية تتطلب استثمارات كبيرة؛

(ب) تطوير المؤسسات، وتحسين التشغيل والإدارة، وتنمية الموارد البشرية.

(ج) تعد الاتصالات السلكية واللاسلكية وخدمات البريد والطيران مجالات مستقلة عن النقل (البري/البحري)، وتتولاها وكالات دولية أخرى (منظمة الطيران المدني الدولي - اتحاد البريد العالمي/ والاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية)، ويمكن أن تدرج مشاريعها ذات الصلة في برامج العقد ولكنها ستبقى من مسؤوليات الوكالات المعنية.

-٦-

جيم - برنامج عمل شعبة النقل والاتصالات في الاسكوا

(أ) أعيد تشكيل هيكل الخطة متوسطة الأجل (١٩٩٢-١٩٩٧) لعقد النقل والمواصلات للاسكوا لكي تتماشى مع أهداف العقد وغاياته؛

(ب) أنجزت خمسة نواتج من برنامج عمل الفترة ١٩٩٠-١٩٩١ تغطي جزءاً من بعض مجالات الدفع خلال العقد؛

(ج) أعد برنامج العمل للفترة ١٩٩٢-١٩٩٣ بحيث يشمل هو كذلك بعض العناصر المحددة من مجالات الدفع خلال العقد.

دال - تمويل برامج العقد وأنشطته

١٣- تغطي تكاليف البرنامج الفرعي ١٥ لشعبة النقل والاتصالات في الاسكوا المتعلقة ببرنامج عمل الفترة ١٩٩٢-١٩٩٣ من الميزانية العادية للأمم المتحدة، وذلك على المدى القصير. غير أن عمليات استكمال تقرير العقد والشروع في برامج وأنشطته الكاملة تتطلب موارد خارجة عن الميزانية، وبصفة رئيسية من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وسيطلب من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن ينظر في عقد النقل والمواصلات للاسكوا بشكل مستقل وعلى قدم المساواة مع عقد النقل والمواصلات لمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، وأن يخصص الأموال اللازمة لتنفيذ عنصر البرنامج هذا.

١٤- واستناداً الى التوصيات الواردة في التقرير النهائي للاجتماع الحكومي الدولي المشترك بين الوكالات المعني بالعقد والمنعقد في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨، ومع مراعاة الاجراءات المقترحة اتخاذها بشأن برنامج العقد وأنشطته المبينة أعلاه، قد تود اللجنة أن تتخذ خلال دورتها الحالية قراراً تعرب فيه عن تأييدها لتنفيذ عقد للنقل والمواصلات في غربي آسيا، وتؤكد على ذلك التنفيذ، وتطلب فيه من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يقدم الأموال اللازمة لتنفيذ عناصر برنامج العقد.